والحاصل هذه لم يستحق المشتري ان يفرض من ثمنها بدلها قوله
وقيد بقوله اذا اشترى شجرة ارض او شجرة وعليها ثمر ظاهر فقوله باع
الشجرة يتبعها في الارض ما دامت الشجرة راسخة وعلى مشتري
الثمرة تبقية ما عليها من الثمرة للبائع الى جداذها قوله وتبطل بيع قفل ومحو بطيخ
لم يثمر وزرع ما استد حبه بلا شرط قطع بقوله لا يصح بيع هذه
المذكورات مفردة عن ارضها الا بشرط قطعها واخذ زرعا لو بيعت هذه
المذكورات مع الارض او بيعت شجرة البطيخ والقثاء والباذنجان بعد ان اثمرت
او باع الزرع الذي راجت بعد اشتداد حبه فانه يصح من غير شرط القطع
فيها قوله كثمر دون اصل قبل بدو صلاح يعني لو باع الثمر دون الشجر قبل
بدو صلاح الثمر بطرف فاشترط قطع الثمر جاز وكما فلا اما لو باع الثمر
مع الشجرة فانه يجوز من غير شرط القطع سواء كان قد بدا صلاح الثمر او لا
وهو ما اخرج عنه بقوله دون اصل وكذا لو باع الثمر بعد بدو الصلاح
وهي ما لو قبل اختلاط حادث بها بستانها فانه يصح من غير شرط القطع سواء بقي
الثمر مع الشجر ام لا وهذا ما اخرج عنه بقوله قبل بدو صلاح قوله او البطيخ
يعني اذا باع البطيخ او القثاء او الباذنجان دون اصله قبل بدو صلاحه جاز من غير
شرط القطع قوله او بعده وقبل اختلاطه يعني لو باع ثمره دون اصلها وفي
مما يعلم بالاحق فيها واختلاط لا حقها بسابقها كالثمرة التي لم يصح بيعها الا بشرط
القطع سواء بدا صلاحها قبل البيع او بعده قبل بدو الصلاح قوله وخير مشتري
ثمر اختلط لا ان تشح بائع يعني اذا اشترى ثمرة بعد بدو صلاحها وهي مما

Copyright © King Saud University

لا يعلم اختلاطه فاختلط بحادث نادر او اشتراها مما يعلم اختلاطه بشرط
القطع فلم يقطعه حتى اختلط بحادث فوجد فان شح البائع للمشتري بالحادث
فله خياره وان لم يشح البائع بالحادث فلا خيار للمشتري اخبار قوله

والصلاح في بعض كل

يعني ان بدا صلاح بعض جنس ثمرة بستان
حائط صلاح جميع ما في البستان من جنس تلك الثمرة من غير شرط القطع ان لم يغلب
اختلاطه بشرط ان لا يفرد ما لم يبد صلاحه بعقد كما سيأتي قوله والنابت
في بعض كل نوع اذا باع شجر مختلف مثمر ونقاح في بستان ملا
وعليه ثمر فبدا نوع بعضه قبل بيع جميع تلك الثمرة التي في ذلك البستان
المبيع ذلك الجنس للبائع ان لم يفرد ما لم يشترط دخوله بعقد قوله والنابت
في بعض كل يعني لو نوع نخيل بستان وعليها ثمره فبدا نوع بعضها فجميع تلك
الثمرة من ذلك الجنس للبائع ان لم يفرد ما لم يشترط دخوله بعقد قوله ان الخ باع
وجنس يعني اذا باع بكون الصلاح والنابت في البعض كالكل بشرط
ان تكون الباقية واحدا وهو البستان فلو باع ثمرة بستانين وقد بدا الصلاح
في احدهما دون الآخر او باع شجر بستانين بائن او بستان فيه نوعان فبدا احدهما دون
الآخر فلكل بستان حكمه

الشرط الثاني

ان تكون
الحبة واحدا فلو باع بستانا فيه نخيل ومشمش ونقاح مثلا بعقد
واحد وكان النخيل قد ابر بعضه وعلى المشمش والنقاح نور لم يبد صلاح
ثمر النخيل للبائع والمشمش والنقاح للمشتري وان شاء المشتري ابقى النقاح
فثمرة المشمش للبائع وثمرة النقاح للمشتري وان كان بالعكس فالحكم كذا